

## الشاذ عن القياس النحوي في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي

د. حسن إبراهيم اشتبوي - كلية التربية - جامعة مصراتة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ...

لاشك أن اللغة العربية هي أفصح اللغات لساناً، وأجلها قدرًا، بها نزل القرآن فزادها عزًا وشرقًا، وحفظها الله تعالى كما حفظ كتابه العزيز من التبديل والتغيير، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ حَافِظُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

وفي اللغة العربية بعض الكلمات شذت عن القياس، أو عن الاستعمال، أو عنهما معاً، وقد ذكرها أبو حيان الأندلسي في كتابه الموسوم بـ ( ارتشاف الضرب من لسان العرب )، وقد جمعت ما شذ عن اللغة الفصحى في هذا الكتاب، وجعلته في بحث بعنوان (الشاذ عن القياس النحوي في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي).

يحتوي هذا البحث على : مقدمة ومطلبين، يتناول الأول منهما التعريف بالشاذ لغة واصطلاحاً وأقسام الشاذ في اللغة، ويتناول الثاني جمع الكلمات الشاذة في ارتشاف الضرب وتحليلها وبيان حالها وما شذت به عن القاعدة النحوية ، ثم تأتي عقب المطلبين خاتمة تتناول أهم النتائج التي وصل إليها البحث، يتلوها قائمة بالمصادر والمراجع .

وعمل الإنسان يعتره النقص والقصور، والكمال لله وحده، فما كان في هذا البحث من خير فبفضل الله تعالى، وما كان فيه من زلل أو شطط فمن نفسي، ومن وسوسة الشيطان، وما التوفيق إلا من الله العلي القدير، قال تعالى: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾<sup>(2)</sup>.

## ملخص البحث

يتناول هذا البحث : تعريف الشاذ لغة، واصطلاحاً، وأوجه اطلاق لفظ الشاذ والشذوذ عند بعض العلماء، كما يتناول مسائل ذكرها أبو حيان شذت عن القياس النحوي، أو عن الاستعمال، أو كان استعمالها نادراً أو قليلاً، وهذه المسائل هي:

(1) الآية 9 الحجر.

(2) من الآية 88 هود .

- نصب خبر (لا) النافية العاملة عمل ليس.
- دخول (إلا) على حاشا.
- حذف ألف (ترى) بعد (لا) النافية في قولهم: لا ترما.
- إضافة الاثنين إلى ما ليس جزئي منه.
- حذف الجار وإبقاء عمله.
- حذف المخصوص وصفته وإبقاء متعلق الصفة.
- رفع أفعال التفضيل للاسم الظاهر.
- إعراب العدد المصوغ على وزن فاعل عند حذف عقد الأول ونيف الثاني.
- دخول (لا) النافية للجنس على المضمرات وأسماء الإشارة محكوماً بتنكيرها.
- إضافة لبيّ إلى الظاهر وإلى ضمير الغائب.
- إبقاء جر المضاف إليه بعد حذف المضاف دون عطف على مماثل.

#### المطلب الأول : تعريف الشاذ وأقسامه

الشاذ لغة : شَذَّ يَشُدُّ بالضم وَيَشُدُّ بالكسر شَدًّا وشذوذًا إذا خالف القاعدة أو القياس وتفرق ، وخالف الجمهور ، وانفرد عن الجماعة .<sup>(1)</sup> وفي الحديث : " إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي - أَوْ قَالَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ - عَلَى ضَلَالَةٍ وَيُدُّ اللَّهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَمَنْ شَدَّ شَدًّا إِلَى النَّارِ " <sup>(2)</sup> .  
وجاء في تعريف الشاذ عدة تعريفات، منها : " الْمُتَنَفِّرُ أَوْ الْخَارِجُ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَمَا خَالَفَ الْقَاعِدَةَ أَوْ الْقِيَاسَ وَمَنْ النَّاسَ خِلَافَ السُّوِي " <sup>(3)</sup> .

الشاذ اصطلاحاً : ورد في تعريف الشاذ اصطلاحاً تعريفات مختلفة، منها قول ابن جني : " وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً " <sup>(4)</sup> ، وقال ابن الحاجب : " يطلق الشاذ على أوجه: أحدها: أنه يطلق ويراد به أنه قليل الاستعمال أو خارج عن قياس أو غير فصيح " <sup>(5)</sup> .

(1) انظر: ابن دريد: أبا بكر مُجَّد بن الحسن، جمهرة اللغة 117/1، وانظر: الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح 665/2. وانظر: الزبيدي: مُجَّد مرتضي الحسيني، تاج العروس 9/423.

(2) الترمذي: مُجَّد بن عيسى، سنن الترمذي، كتاب الفتن 1/490 رقم: 2167.

(3) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط 1/476.

(4) ابن جني: أبو الفتح عثمان الخصاص 1/97.

(5) ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان، أمالي ابن الحاجب 2/774.

وقال الجاربردي: "اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"<sup>(1)</sup>.

أقسام الشاذ: ينقسم الشاذ إلى ثلاثة أنواع، أحدها: شاذ في القياس ومطرّد في الاستعمال، نحو: استحوذ، قال تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾<sup>(2)</sup>.

فإن قياسه أن يعلّ، فيقال: استحاذ، مثل استقام واستعاذ<sup>(3)</sup>، جاء في شرح التصريف: "وقد صحّحوا من هذه الأفعال شيئاً دلّوا به على الأصل الذي أعلّوه فمن ذلك: (اسْتَحْوَذَ) صحّح، فهذا حقيقة في الاستعمال، وشاذ في القياس ولم يرد إلا مصحّحاً"<sup>(4)</sup>.

ومثله: استنوق الجمّل: أي أشبه الناقة والقياس: استنق، وأغيلت المرأة: أرضعت ولدها وهي حامل والقياس: أغالت.

وثانيها: شاذ في الاستعمال مطرّد في القياس، نحو ماضي يدع و يذر، فإنهم استغنوا ب (ترك) عن الماضي منهما، ولذلك كانت قراءة ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾<sup>(5)</sup> قراءة شاذة<sup>(6)</sup>، وكذلك قول أبي الأسود الدؤلي: (من الرمل)

كَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي ... غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ<sup>(7)</sup>

وثالثها: شاذ في القياس والاستعمال معاً، وهو كتنميم مفعول فيما عينه واو، نحو قولهم: ثوب مصوون، بدل مصون، ومسك مدووف، أي مبلول وقيل: مسحوق<sup>(8)</sup>، بدل مدوف<sup>(9)</sup>.

(1) الجاربردي مجموعة الشافية 1/ 20.

(2) من الآية 19 المجادلة.

(3) انظر: ابن السراج: أبا بكر مجّد بن السري، الأصول في النحو 1/ 57.

(4) الثماني: أبو القاسم عمر بن ثابت، شرح التصريف ص 461.

(5) الآية 3 الضحى.

(6) قرأ عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة وابن أبي عبلة بتخفيفها من قولهم: ودّعه، أي: تركه، انظر: السمين الحلبي: أبا العباس شهاب الدين، الدر المصون 11/ 36.

(7) انظر: الدؤلي: أبا الأسود، ديوانه ص 350، و البغدادي: عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب 5/ 150.

(8) انظر: الجوهرى: إسماعيل بن حمّاد، الصحاح 4/ 1361.

(9) انظر: ابن جني: أبا الفتح عثمان، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني 1/ 285.

وقد يطلق لفظ الشاذ ويراد به أنه قليل أو غير فصيح، قال ابن الحاجب: "يطلق الشاذ على أوجه: أحدها: أنه يطلق ويراد به أنه قليل الاستعمال أو خارج عن قياس أو غير فصيح، فقول من قال: شر أهر ذا ناب<sup>(1)</sup>، شاذ. إن أراد به الأول فمسلّم، وإن أراد الثالث فممنوع، والثاني كالأول"<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: الشاذ عن القياس النحوي في الارتشاف

1. نصب خبر (لا) النافية العاملة عمل ليس:

من الأدوات التي تعمل عمل ليس (لا)<sup>(3)</sup>، ويرى الزجاج أنها لا تنصب الخبر<sup>(4)</sup>، قال أبو حيان: "وزعم بعضهم أنها لم يحفظ النصب في خبرها ملفوظاً به، والصحيح سماع ذلك، لكنه في غاية الشذوذ والقلّة"<sup>(5)</sup>.

والدليل على نصبها للخبر قول الشاعر: (من الطويل)

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً \* ولا وَرَزَّ مما قَضَى اللهُ وإقياً<sup>(6)</sup>

وقول الآخر (من الطويل):

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ حَاذِلٍ ... فَبُؤِثَتْ حِصْنًا بِالْكَمَامَةِ حَصِينًا<sup>(7)</sup>

ويلاحظ أن عمل (لا) مختلف فيه، قال في التصريح: "وأما (لا) فإعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين، وإليه ذهب سيويه وطائفة من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه"<sup>(8)</sup>.

2. دخول (إلا) على حاشا:

أجاز الكسائي دخول (إلا) على حاشا، إذا عملت الجر في الاسم بعدها، نحو: قام القوم إلا حاشا زيد. ومنع دخول (إلا) على حاشا إذا نصبت<sup>(9)</sup>، وأما جمهور البصريين فيرون أنَّ (إلا) لا تدخل على

(1) مثل يضرب في ظهور أمارات الشَّرِّ، انظر: الميداني: أبا الفضل أحمد، مجمع الأمثال 1 / 370 رقم: 1994 .

(2) ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان، أمالي ابن الحاجب 2 / 774 . 775 .

(3) انظر: ناظر الجيش: محب الدين، تمهيد القواعد 3 / 1219 .

(4) انظر: المرادي: الحسن بن قاسم، الجني الداني ص 292 .

(5) الأندلسي: أبو حيان ارتشاف الضرب 3 / 1208 .

(6) انظر: ابن هشام: أبا مُجَدِّ، شرح قطر الندى ص 244. 245، والسيوطي: جلال الدين، شرح شواهد المغني 2 / 612، والشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع 1 / 247 .

(7) انظر: ابن مالك: جمال بن مُجَدِّ، شرح التسهيل 1 / 376 . والمرادي: الحسن بن قاسم، الجني الداني ص 293 .

(8) الأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح 1 / 267 .

(9) انظر: الأسترابادي: رضي الدين، شرح الكافية 2 / 125، والأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح 1 / 568.

حاشا مطلقاً<sup>(1)</sup>، وما ورد من ذلك فهو شاذ لا يقاس عليه، قال أبو حيان: "واختلفوا في دخول (إلا) على حاشا، فذهب الكسائي إلى جواز ذلك إذا جرت حاشا نحو: قام القوم إلا حاشا زيد، وحكى ذلك أبو الحسن عن العرب، ومنع ذلك إذا نصبت، ومنع ذلك البصريون مطلقاً، وحملوا ما حكى من ذلك على الشذوذ"<sup>(2)</sup>.

ووجه بعض العلماء قول الكسائي بأن حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت به (إلا) كما قويت (لكن) العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة، وكما قويت (هل) ب(أم) في الاستفهام نحو: أم هل<sup>(3)</sup>؟

3. حذف ألف (ترى) بعد (لا) النافية في قولهم: لا ترما

تستعمل (لا ترما) بمعنى (لاسيما) وتكون (لا) ناهية، ففي قولنا: لا ترما زيد، فالتقدير: لا تر أيها المخاطب الذي هو زيد، وقد تكون (لا) نافية وتحذف ألف ترى شذوذاً، قال أبو حيان: "وحذف ألف (ترى) على جهة الشذوذ، كما حذف في (لا أدر) و (لا أبال)<sup>(4)</sup>، وإن كان قبل (ترما) و (لو)، (لو)، فحذفت ألف (ترى) شذوذاً كما قلنا في (ولا ترما) إذا كانت (لا) نفيًا"<sup>(5)</sup>.

4. إضافة الاثنين إلى ما ليس جزوي منه

يجوز إضافة المثني إلى ما هو جمع، كقول الشاعر: (من الطويل)

رأيتُ ابني البكرِيَّ في حَوْمَةِ الوَغَى ... كفاغِرِي الأَفْوَهِ عند عَرَبِينَ<sup>(6)</sup>

فقال: كفاغِرِي الأَفْوَهِ، و يريد كفاغرى أفواههما، وهذا جائز عند جمهور النحويين، فإن كان الاثنان ليسا جزوي ما أضيفا إليه ففيه خلاف، وكذلك إذا كان المتضمنان متفرقين، قال أبو حيان: "فإن كان الاثنان ليسا جزوي ما أضيفا إليه نحو: وضعاً رحالهما يريد: رحليهما فأجاز ذلك الفراء<sup>(7)</sup>، إذا لم يلبس

(1) انظر: الأزهرى: خالد بن عبد الله، شرح التصريح 568/1.

(2) الأندلسي: أبو حيان ارتشاف الضرب 3/ 1536.

(3) نظر: الأزهرى: خالد بن عبد الله، شرح التصريح 568/1.

(4) انظر: المبرد: أبا العباس مجذ، المقتضب 3/ 167.

(5) الأندلسي: أبو حيان ارتشاف الضرب 3/ 1553.

(6) انظر: الأندلسي: أبا حيان، التذييل والتكميل 66/2، والسيوطي: جلال الدين، همع الموامع 173/1، والشنقيطي: أحمد بن

بن الأمين، الدرر اللوامع 1/ 66.

(7) انظر: ناظر الجيش: محب الدين، تمهيد القواعد 1/ 406.

يلبس وتبعه ابن مالك<sup>(1)</sup>، وهو عند غيرهما شاذ لا ينقاس. فإن فرق المتضمنان نحو: جدعت أنف زيد وعمرو، فأجاز بعضهم ذلك قياساً، وحمله بعضهم على الشذوذ<sup>(2)</sup>.

5. حذف المخصوص وصفته وإبقاء متعلق الصفة

قد يحذف الموصوف وصفته ويبقى ما يتعلق بهما كقوله: (من الرجز)<sup>(3)</sup>

بئس مقامُ الشيخِ أمرِسِ أمرِسِ ... ..<sup>(4)</sup>

واعتبره أبو حيان في غاية الشذوذ، فقال: "وأما قوله:

بئس مقام الشيخ أمرس أمرس

فأول على أن التقدير مقام مقول فيه، أو يقال فيه أمرس، أمرس، حذف المخصوص وصفته، وأبقى متعلق الصفة وهذا في غاية الشذوذ"<sup>(5)</sup>.

6. حذف الجار وإبقاء عمله

إذا حذف حرف الجر انتصب الاسم بعده على نزع الخافض، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى

قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾<sup>(6)</sup>. أي من قومه . ومنه قول عمرو بن معدي كرب (من البسيط):

أمرتُك الخَيْرَ فافعل ما أمرت به ... فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَسَبٍ<sup>(7)</sup>

أراد أمرتُك بالخير، والشواهد على ذلك كثيرة<sup>(8)</sup>.

(1) انظر: ابن مالك: جمال بن مُجَدِّد، شرح التسهيل 106/1 .

(2) الأندلسي: أبو حيان ارتشاف الضرب 2 / 584 .

(3) انظر: الشيباني: أبا عمرو، كتاب الجيم 248/3 ، وابن جني : أبا الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب 389/1 ، وابن مالك: جمال بن مُجَدِّد، شرح التسهيل 20/ 3 ، والسلسلي: أبا عبد الله مُجَدِّد ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل 592591/2 .

(4) يقال مرس الخيل يمرس إذا وقع في أحد جانبي البكرة فإذا أعدته إلى مجراه قلت أمرسته وتقدير الكلام بئس مقام الشيخ المقام الذي يقال له فيه أمرس وهو أن يعجز عن الاستقاء لضعفه يضرب لمن يواجه الأمر إلى ما لا طاقة له به أو يربأ به عنه، انظر: العسكري: أبا هلال، جمهرة الأمثال 182/1 .

(5) الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب 4 / 2056 .

(6) من الآية 155 الأعراف.

(7) انظر: سيبويه: أبا بشر، الكتاب 37 / 1، والبغدادي: عبد القادر، خزنة الأدب 37 / 1 .

(8) انظر: الزمخشري: أبا القاسم، المفصل ص 291 ، والسهيلي: أبا القاسم، نتائج الفكر ص 257، وابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل 4 / 514 ، وأبا الفداء: إسماعيل بن علي، الكناش 2 / 85 .

وقد يحذف حرف الجر ويبقى عمله، وفي ذلك أقوال، فقال البصريون ضعيف أو نادر وقيل شاذ<sup>(1)</sup>، قال ابن يعيش: "وهو ضعيف لأن المجرور داخل فيما قبله فهما في موضع اسم واحد ولا يحسن حذف بعض الاسم فاعرفه"<sup>(2)</sup>.

واعتبره أبو حيان شاذاً، فقال: "وجعلوا قول العرب: (خير عافاك الله)<sup>(3)</sup> جواب كيف أصبحت من الشاذ الذي لا يقاس عليه"<sup>(4)</sup>.

ويرى بعض النحويين أنَّ حذف حرف الجر وبقاء عمله - عدا (رُبَّ) - يكون مطرداً وغير مطرد، فالمطرد يكون في عدة مواضع<sup>(5)</sup>، منها قول زهير: (من الطويل)

بدا لي أي لست مُدْرِكٌ ما مَضَى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائئياً<sup>(6)</sup>

فجرَّ (سابق) - في رواية الجر - بالباء المقدره عطفاً على خبر ليس (مدرك)، على توهم إثبات الباء فيه.<sup>(7)</sup> فيه.<sup>(7)</sup>

وأما غير المطرد وهو الشاذ، فمنه قول الفرزدق: (من الطويل)

إذا قيلَ أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ... أَشَارَتْ كَلْبِيبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ<sup>(8)</sup>

أي إلى كليب. وفي هذا شذوذاً لا يُقاس عليه، كقوله: خير عافاك الله<sup>(9)</sup>.

(1) انظر: المبرد: أبا العباس محمد، المتعصب 59/3-60، والعكبري: أبا البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب 316/1، وابن يعيش: موفق الدين، شرح المفصل 134/4، وابن الحاجب: أبا عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصل 1 / 155، وابن عقيل: بهاء الدين، المساعد 110/2، وناظر الجيش: محب الدين، تمهيد القواعد 2481/، والسيوطي: جلال الدين، همع الهوامع 81/4.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 134/4.

(3) القول لـ رؤبة - وقد قيل له: "كيف أصبحت؟" - قال: "خير عافاك الله"، التقدير: على خير، انظر: الأشموني: علي بن محمد، شرح الأشموني 2 / 300.

(4) الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب 4 / 1757.

(5) انظر: المرادي: الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد 781/2، والأشموني: علي بن محمد، شرح الأشموني 2 / 300 - 302.

(6) انظر: ابن أبي سلمى: زهير، ديوانه ص 76، وسيبويه: أبا بشر، الكتاب 1 / 165، و ابن السراج: أبا بكر محمد بن السري، الأصول في النحو 1 / 252، والأشموني: علي بن محمد، شرح الأشموني 2 / 302.

(7) انظر: الجوهري: شمس الدين محمد، شرح شذور الذهب 2 / 568.

(8) انظر: الفرزدق: همام بن غالب، الديوان ص 362. وانظر: ابن مالك: جمال بن محمد، شرح التسهيل 1 / 376، والشاطبي:

أبا إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية 3 / 143.

(9) انظر: الأستراباذي: رضي الدين، شرح الكافية 4 / 137، والشاطبي: أبا إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية 3 / 143.

7. رفع أفعال التفضيل للاسم الظاهر لا يرفع (أفعال التفضيل) الظاهر عند أكثر العرب إلا إذا ولي نفيًا أو استفهامًا، وكان مرفوعه أجنبيًا، مفضلًا على نفسه باعتبارين<sup>(1)</sup>، نحو قول الرسول - ﷺ -: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"<sup>(2)</sup>. و قوله: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد<sup>(3)</sup>. ومع أن رفعه للظاهر لا يكون إلا بشروط، فإن أبا حيان يرى أن الاختصار على السماع هو الأولى، فقال: "والأولى الاختصار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه، إذ رفع أفعال التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ على أن إلحاق ما ذكر ظاهر في القياس"<sup>(4)</sup>.

8. إعراب العدد المصوغ على وزن فاعل عند حذف عقد الأول ونيف الثاني أجاز بعض النحاة حذف العقد الذي مع اسم الفاعل، وحذف نيف العقد الثاني، فيعرب اسم الفاعل، ويضاف إلى العقد الثاني وهو مبني، فيقال: هذا ثالثُ عشرٍ، ورأيت ثالثَ عشرٍ، ومررت بثالثِ عشرٍ، والأصل ثالث عشر ثلاثة عشر، فحذف عجز المركب الأول غير منوي، فأعرب الصدر، وحذف صد المركب الثاني منويًا فبقي عجزه على بنائه، وهو شبيه بقولهم: لاحولٌ وقوةٌ، ببناء قوة على تقدير (لا)<sup>(5)</sup>.

(1) انظر: ابن السراج: أبا بكر محمد بن السري، الأصول في النحو 1 / 131، والسيرافي: أبا سعيد، شرح كتاب سيبويه 2 / 361، وابن الأثير: مجد الدين أبا السعادات، البديع في علم العربية 1 / 519، وابن الحاجب: أبا عمرو عثمان، الكافية في علم النحو ص 43، والأسترابادي: رضي الدين، شرح الكافية 3 / 463، وابن الناظم: بدر الدين محمد، شرح ابن الناظم ص 346، والشاطبي: أبا إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية 4 / 599، والمكودي: أبا زيد عبد الرحمن، شرح المكودي ص 211.

(2) انظر: البيهقي: أبا بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى 4 / 471 كتاب الصيام باب العمل الصالح في عشر من ذي الحجة الحجة رقم: 8392.

(3) انظر: سيبويه: أبا بشر، الكتاب 1 / 32، والعكبري: أبا البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب 1 / 447، وابن هشام: أبا محمد، شرح قطر الندى ص 282، وناظر الجيش: محب الدين، تمهيد القواعد 6 / 2696.

(4) الأندلسي: أبو حيان ارتشاف الضرب 5 / 2337.

(5) انظر: ابن عقيل: بماء الدين، المساعد 2 / 97.

وهذا الاستعمال حكاة الكسائي عن العرب<sup>(1)</sup>، وهو عند النحاة المغاربة شاذ لا يقاس عليه<sup>(2)</sup>، قال أبو حيان: " وأصحابنا<sup>(3)</sup> عدوا هذا من الشذوذ والقلة بحيث لا يقاس عليه"<sup>(4)</sup>. وجاء في المخصص: "وفي ثالث عشر وبأبها ثلاثة أوجه فإن جئت بها على التمام على ما ذكره سيبويه فقلت ثالث عشر ثلاثة عشر فتحت الأولين والآخرين لا يجوز غير ذلك وإن حذف قلت ثالث ثلاثة عشر أعربت ثالثا بوجه الإعراب وفتحت الآخرين فقلت هذا ثالث ثلاثة عشر ورأيت ثالث ثلاثة عشر ومررت بثالث ثلاثة عشر لا يجوز غير ذلك عند النحويين كلهم وإن حذف ما بين ثالث وعشر الأخير فالذي ذكره سيبويه فتحهما جميعا وذكر الكوفيون أنه يجوز أن يُجْرَى ثالث بوجه الإعراب ويجوز أن يُفْتَحَ فمن أجراه بوجه الإعراب أراد هذا ثالث ثلاثة عشر ومررت بثالث ثلاثة عشر ثم حذف ثلاثة تخفيفا وبقي ثالثا على حكمه ومن بنى ثالثا مع عشر أقامه مقام ثلاثة حين حذفها وهذا قول قريب لم يُنكره أصحابنا"<sup>(5)</sup>.

9. دخول (لا) النافية للجنس على المضمرات وأسماء الإشارة محكوما بتنكيرها  
أجاز الفراء أن يقال: (لا هو ولا هي) على أن يكون الضمير اسم (لا) محكوما بتنكيره ونصبه، وأجاز: (لا هذين لك ولا هاتين لك) على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكوما بتنكيره<sup>(6)</sup>، ونقلوا عن العرب قولهم: "إن كان أحد في هذا الفج ولا هو يا هذا"<sup>(7)</sup> وهو وإن كان مسموعا عن العرب فهو

(1) انظر: ابن سيده: أبو الحسن علي، المخصص 17 / 111، وابن عصفور: علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي 2 / 137، والمقرب 1 / 316. 317، وابن عقيل: بهاء الدين، المساعد 2 / 97.

(2) انظر: ابن عقيل: بهاء الدين، المساعد 2 / 97.

(3) يقصد بأصحابنا: النحاة المغاربة. انظر: المساعد 2 / 96.

(4) الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب 2 / 769.

(5) ابن سيده: أبو الحسن علي، المخصص 17 / 111.

(6) انظر: ابن السراج: أبا بكر محمد بن السري، الأصول في النحو 1 / 406، وابن مالك: جمال بن محمد، التسهيل ص 23، وشرح التسهيل 2 / 68، والأندلسي: أبا حيان، التذييل والتكميل 5 / 292، وابن عقيل: بهاء الدين، المساعد 1 / 347، والسلسيلي: أبا عبد الله محمد، شفاء العليل في إيضاح التسهيل 1 / 385، وناظر الجيش: محب الدين، تمهيد القواعد 3/1441، والشاطبي: أبا إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية 2 / 414.

(7) انظر: ابن الدهان: أبا محمد سعيد، الغرة 1 / 143.

مخالف للقياس، وغير منقول عن الفصحاء.<sup>(1)</sup> قال أبو حيان: "وأجاز الكوفيون دخول (لا) على المضمر الغائب، فتكون بمنزلة إن، وبمنزلة ليس فأجازوا: لا هو، ولا هي على الوجهين، وحكوا إن كان أحد سلك هذا الفج فلا هو يا هذا، ولا يعرف هذا البصريون، وإذا ثبت هذا فهو مرفوع على الابتداء، وحذف الخبر لدلالة المعنى عليه، ولم يتكرر (لا) على سبيل الشذوذ، وأجاز الفراء أيضاً: لا هذين لك، ولا هاتين لك، على أن يكون اسم (لا) محكوماً بتنكيره، وهو منقول عن العرب، لكنه شاذ قليل لا يقاس عليه"<sup>(2)</sup>.

10. إضافة لِيَّ إلى الظاهر وإلى ضمير الغائب

ذكر ابن مالك وتبعه بعض شراح الألفية إلى أن إضافة (لِيَّ) إلى الاسم الظاهر شاذة<sup>(3)</sup>، وذلك كقول أعرابي من بني أسد: (من المتقارب)

دَعَوْتُ لما نابني مَسُوراً... فَلَبِّي فَلَبِّي يَدَيَّ مَسُوراً<sup>(4)</sup>

وذكر ابن مالك - أيضاً أن إضافة (لِيَّ) إلى ضمير الغيبة مثل: (لَبِّيهِ) شاذة<sup>(5)</sup>، كقول الراجز:

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي... زَوْرَاءُ ذَاتِ مَنْزَعِ بَيُونِ

(1) انظر: ابن السراج: أبا بكر محمد بن السري، الأصول في النحو 1 / 406 . وابن مالك: جمال بن محمد، شرح التسهيل 106/1.

(2) الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب 3 / 1308 .

(3) انظر: ابن مالك: جمال بن محمد، شرح التسهيل 2 / 186 ، وابن هشام: أبا محمد، أوضح المسالك 3 / 121 ، ومغني اللبيب 6 / 214 ، والمرادي: الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد 2 / 801 ، وابن عقيل: بماء الدين، شرح ابن عقيل 3 / 52، والأشعري: علي بن محمد، شرح الأشعري 2 / 312 ، الأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح 1/568، والسيوطي: جلال الدين، همع الهوامع 3 / 112 ، والصبان: أبا العرفان محمد، حاشية الصبان 2 / 379 .

(4) انظر: الفراهيدي: الخليل بن أحمد، كتاب الجمل ص 154 ، وسيبويه: أبا بشر، الكتاب 1 / 352 ، وابن جني : أبا الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب 2 / 747 ، والعكبري: أبا البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب 1/465، و ابن يعيش ، شرح المفصل 1/119. و(مسور) اسم رجل، انظر: ابن منظور: محمد بن مكرم، لسان العرب صادر 4 / 384 . ومعنى نَأْتِي: أَصَاتِي، فَلَبِّي: قال: لَبِيك. والشاهد في البيت: إضافة (لِيَّ) إلى الاسم الظاهر (يَدَيَّ) ، انظر: الأشعري: علي بن محمد، شرح الأشعري 2 / 312.

(5) انظر: ابن مالك: جمال بن محمد، شرح التسهيل 2 / 186 ، وابن هشام: أبا محمد، أوضح المسالك 3/121، ومغني اللبيب 6 / 214، والمرادي: الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد 2 / 801 ، وابن عقيل: بماء الدين، شرح ابن عقيل 3 / 52، والأشعري: علي بن محمد، شرح الأشعري 2 / 312.

لُثِلْتُ "كَيْبِهِ" لِمَنْ يَدْعُونِي<sup>(1)</sup>

ويرى أبو حيان أنَّ (لَيْ) تضاف إلى الاسم الظاهر، وإلى ضمير الغائب، وأنَّ دعوى الشذوذ باطلة، فقال: "ويضاف إلى الظاهر تقول: لَيْ زيد، وسعدي زيد وإلى ضمير الغائب قالوا: كَيْبِهِ، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة"<sup>(2)</sup>.

11 - إبقاء جر المضاف إليه بعد حذف المضاف دون عطف على مماثل

قد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجروراً بشرط: أن يكون المحذوف معطوفاً على مثله لفظاً ومعنى، عند ابن مالك وأكثر النحويين<sup>(3)</sup>، كقول أبي دؤاد (جارية بن الحجاج): (من المتقارب)

أَكَلْتُ امْرِيَّ تَحْسِينًا امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(4)</sup>

أراد: وكلَّ نارٍ، إلَّا أَنَّهُ حَذَفَ "كُلًّا" الثَّانِيَةَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهَا، وَبَقِيَ عَمَلُهَا<sup>(5)</sup>.

وأجاز الكوفيون جر المضاف إليه بعد حذف المضاف دون عطف، حكى الكسائي عن العرب: (أطعمونا لحمًا سمياً شاةً ذبحوها)، أي: لحم شاةٍ، ومنه قول الراجز:

الْأَكْلُ الْمَالِ الْيَتِيمِ بَطْرًا ... يَأْكُلُ نَارًا وَسَيَصِلِي سَقْرًا<sup>(6)</sup>

(1) الرجز بلا نسبة، انظر: ابن جني: أبا الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب 2 / 746، والسيوطي: جلال الدين، شرح شواهد المغني 2/910، والبغدادى: عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب 2 / 92، والشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع 1 / 413 . زُورَاءٌ وَهِيَ الَّتِي فِي جَرَاهِمَا عَوَجٌ وَالْمُنَزَعُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَصْعَدُ فِيهِ الدَّلْوُ إِذَا نَزَعَ مِنَ الْبَعْرِ وَبُرٌّ بَيُّونٌ وَهِيَ الَّتِي يُبِينُ الْمُسْتَقِي الْحَبْلَ فِي جَرَاهِمَا لِعَوَجٍ فِي جَوْهَاهَا، انظر: ابن منظور: مُجَدِّدٌ بِنِ مَكْرَمٍ، لِسَانِ الْعَرَبِ الْمَعَارِفِ 1 / 404 . الشاهد فيه قوله: "لبيه" حيث أضاف "لَيْ" إلى ضمير الغائب، وهذا شاذ؛ والقياس إضافته إلى ضمير المخاطب، انظر: الأشموني: علي بن مُجَدِّدٍ، شرح الأشموني 2 / 312 . 313 .

(2) الأندلسي: أبو حيان ، ارتشاف الضرب 3 / 1364 .

(3) انظر: ابن مالك: جمال بن مُجَدِّدٍ، شرح التسهيل 1 / 388 ، شرح الكافية الشافية 2 / 972، عمدة الحفاظ ص 498 . 500 ، وابن عقيل: بماء الدين، شرح ابن عقيل 2 / 77 ، والأشموني: علي بن مُجَدِّدٍ، شرح الأشموني 2 / 325 ، الأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح 2 / 728 ، والصبان: أبا العرفان مُجَدِّدٍ، حاشية الصبان 2 / 412 .

(4) انظر: سيبويه: أبا بشر، الكتاب 1 / 66 ، وابن بري: عبد الله، شرح شواهد الإيضاح ص 299 ، ابن الحاجب: أبا عمرو عثمان، أمالي ابن الحاجب 1 / 134 .

(5) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 3 / 26 .

(6) الرجز بلا نسبة، انظر: ابن مالك: جمال بن مُجَدِّدٍ، شواهد التوضيح والتصحيح ص 58 ، والسيوطي: جلال الدين، همع الهوامع 4 / 292 ، والشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع 2 / 159 .

أراد الأكل المال مال البيتيم، فحذف المضاف (مال) وهو بدل من (المال) وأبقى المضاف إليه (البيتيم) على جره. (1)

وما أجازته الكوفيون أنكره البصريون، واعتبروه شاذاً (2)، صرح بذلك أبو حيان فقال: " وأجاز الكوفيون القياس على هذا، فأجازوا: يعجبني ضربٌ زيدٌ أي: ضَرَبْتُ زيدٌ، وقالوا: قالت العرب: (يعجبني الإكرامُ عندك سعدٌ بنيه) (أي): إكرامٌ سعدٍ بنيه (3)، ولم يجز البصريون ما أجازته الكوفيون من ذلك، بل حملوه على الشذوذ إن صح نقله (4)".

### الخاتمة

تبين لي من خلال هذا البحث ما يأتي:

أن استعمال أبي حيان للفظ الشاذ أو الشذوذ، لا يعني بالضرورة الأقسام التي ذكرها علماء أصول النحو، فإطلاق هذين اللفظين على بعض المسائل النحوية يراد به قلة الاستعمال، أو ندرتها، مثل: نصب خبر (لا) النافية العاملة عمل ليس. فقد سُمِعَ نصبها للخبر، لكنه قليل. بعض المسائل التي ذكرها أبو حيان مسائل خلافية، مثل: حذف الجار وإبقاء عمله.

كما لاحظت أن أبا حيان خالف بعض علماء النحو، ففي مسألة: إضافة لبي إلى الظاهر وإلى ضمير الغائب، اعتبر أبو حيان ذلك صحيحاً ولا شذوذ فيه، بينما يرى ابن مالك وغيره من العلماء أن ذلك شاذاً.

(1) انظر: ابن مالك: جمال بن مُجَدِّد، شواهد التوضيح والتصحيح ص 58 .

(2) انظر: السيوطي: جلال الدين، مع الهوامع 4 / 293.

(3) الأصل: يعجبني الإكرامُ عندك إكرامٌ سعدٍ بنيه، فحذف المضاف (إكرام) وأبقى المضاف إليه على جره.

(4) الأندلسي: أبو حيان ، ارتشاف الضرب 4 / 1840.

## المصادر والمراجع

- ✽ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي.
1. إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط، دار الدعوة.
  2. ابن الأثير: مجد الدين أبا السعادات، البديع في علم العربية، تحقيق: د . صالح العايد، جامعة الإمام مكة 1421 هـ.
  3. الأزهرى: خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: مُجَّد باسل، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط 1 ، 1421 هـ. 2000 م.
  4. الأسترا باذي: رضي الدين، شرح الكافية، عمل: يوسف حسن، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط2، 1996 م.
  5. الأشموني: علي بن مُجَّد، شرح الأشموني، تحقيق: مُجَّد محيي الدين، دار الكتاب العربي - بيروت، ط 1 1375 هـ. 1955 م.
  6. الأندلسي: أبو حيان ارتشاف الضرب، تحقيق: د . رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1 ، 1418 هـ. 1998 م.
  7. الأندلسي: أبو حيان، التذليل والتكميل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط 1 ، 1426 هـ. 2005 م.
  8. ابن بري: عبد الله، شرح شواهد الإيضاح، تحقيق: د. عيد مصطفى، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، ط 1405 هـ. 1985 م.
  9. البغدادي : عبد القادر بن عمر ، خزنة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط 4 ، 1418 هـ. 1997 م.
  10. البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: مُجَّد عبد القادر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 3 ، 1424 هـ. 2003 م.
  11. الترمذي : مُجَّد بن عيسى ، سنن الترمذي، بتحقيق الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور، مكتبة المعارف - الرياض، ط 1 ، 1417 هـ.
  12. الثماني: أبو القاسم عمر بن ثابت ، شرح التصريف، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد الرياض، ط 1 ، 1419 هـ. 1999 م.

13. الجاربردي مجموعة الشافية، عالم الكتب - بيروت.
14. ابن جني : أبو الفتح عثمان الخصاص، تحقيق: مُجَّد النجار، المكتبة العلمية، ط: 1371 هـ - 1952 م .
15. ابن جني : أبو الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، ط2، 1413 هـ - 1993 م .
16. ابن جني : أبو الفتح عثمان ، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وإبراهيم أمين، دار إحياء التراث القديم - القاهرة، ط 1 ، 1373 هـ - 1954 م.
17. الجوجري : شمس الدين مُجَّد، شرح شذور الذهب، تحقيق: د. نؤاف الحارثي، مكتبة الملك فهد، ط 1 ، 1424 هـ - 2004م.
18. الجوهري :إسماعيل بن حماد ، الصحاح ، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين - بيروت، ط 4 ، 1990 م .
19. ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د . فخر صالح، دار الجيل - بيروت، ط 1409 هـ - 1989 م .
20. ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: د . إبراهيم مُجَّد، دار سعد الدين، ط 1، 1425 هـ - 2005 م.
21. ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان، الكافية في علم النحو، تحقيق: د. صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب - القاهرة، ط 1 ، 2010 م.
22. ابن دريد : أبوبكر مُجَّد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط 1 ، 1987 م .
23. ابن الدهان: أبو مُجَّد سعيد، الغرة في شرح اللمع، تحقيق: د . فريد بن عبد العزيز، دار التدمرية، ط 1 ، 1432 هـ - 2011 م.
24. الدؤلي : أبو الأسود، ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: مُجَّد حسن، دار ومكتبة الهلال، ط 2 ، 1418 هـ - 1998 م .
25. الزبيدي :مُجَّد مرتضي الحسيني، تاج العروس، تحقيق: عبد الستار أحمد، مطبعة حكومة الكويت 1391 هـ - 1971م .

26. الزمخشري: أبو القاسم، المفصل، دار الجليل - بيروت، ط 2 .
27. ابن السراج : أبو بكر مُجَّد بن السري ، الأصول في النحو، تحقيق: د . الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 4 ، 1420 هـ - 1999 م .
28. السلسيلي: أبو عبد الله مُجَّد ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: د . الشريف عبد الله، المكتبة الفيصلية . مكة، ط 1 ، 1406 هـ - 1986 م .
29. ابن أبي سلمى: زهير، ديوانه، شرح حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1426هـ-2005م
30. السمين الحلبي : أبا العباس شهاب الدين ، الدر المصون، دار القلم، دمشق.
31. السهيلي: أبا القاسم، نتائج الفكر تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1412هـ-1992م.
32. سيويه: أبو بشر، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ-1988م.
33. ابن سيده: أبو الحسن علي، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
34. السيرافي: أبو سعيد، شرح كتاب سيويه، تحقيق د. رمضان عبدالتواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
35. السيوطي: جلال الدين، شرح شواهد المغني، تصحيح وتعليق مُجَّد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي.
36. السيوطي: جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق: عبدالسلام هارون ود. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة الكويت.
37. الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم، المقاصد الشافية، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
38. الشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع، بعناية: مُجَّد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 ، 1419 هـ - 1999 م .
39. الشيباني: أبو عمرو، كتاب الجيم، تحقيق إبراهيم الأنباري، مراجعة مُجَّد خلف الله، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، 1394هـ-1974م.

40. الصبان: أبو العرفان مُجَّد، حاشية الصبان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
41. العسكري: أبو هلال، جمهرة الأمثال، دار الكتب العلمية. بيروت، ط 1، 1408 هـ. 1988 م.
42. ابن عصفور: علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تقديم: فواز الشعار، بإشراف، د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ-1998 م.
43. ابن عصفور: علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، 1392 هـ - 1972 م.
44. ابن عقيل: بهاء الدين، شرح ابن عقيل، دار التراث. القاهرة، ط 20، 1400 هـ. 1980 م.
45. ابن عقيل: بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. مُجَّد بركات، مكتبة الملك فهد، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، 1422 هـ-2001 م.
46. العسكري: أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي ظليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، 1416 هـ-1995 م.
47. أبو الفداء: إسماعيل بن علي، الكنش في في النحو والصرف، تحقيق د. رياض الحوام، المكتبة العصرية، بيروت، 1425 هـ-2004 م.
48. الفراهيدي: الخليل بن أحمد، كتاب الجمل، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1405 هـ-1985 م.
49. الفرزدق: همام بن غالب، الديوان، ضبط: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407 هـ-1987 م.
50. ابن مالك: جمال بن مُجَّد، تسهيل الفوائد، المطبعة الأميرية. مكة، ط 1، 1319 هـ.
51. ابن مالك: جمال بن مُجَّد، شرح التسهيل، تحقيق د. عبدالرحمن السيد، ود. مُجَّد بدوي، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1410 هـ-1990 م.
- a. ابن مالك: جمال بن مُجَّد، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي مُجَّد معوض، وعادل الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1420 هـ-2000 م.
52. ابن مالك: جمال بن مُجَّد، شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق مُجَّد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

53. ابن مالك: جمال بن مُجَدِّد، عمدة الحفاظ، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ-1977م.
54. المبرد: أبو العباس مُجَدِّد، المقتضب، تحقيق: مُجَدِّد عبدالحالق عزيمة، القاهرة، 1415هـ-1994م.
55. المرادي: الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
56. المرادي: الحسن بن قاسم، الجنى الداني، تحقيق د. فخر الدين قباوه والأستاذ مُجَدِّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ-1992م..
57. المكودي: أبا زيد عبد الرحمن، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت 1993 م .
58. ابن منظور: مُجَدِّد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، إعداد: عبد الله علي وآخرين .
59. ابن منظور: مُجَدِّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت - لبنان.
60. الميداني: أبا الفضل أحمد، مجمع الأمثال، تحقيق: مُجَدِّد محيي الدين، مطبعة السنة المحمدية، 1374 هـ . 1955 م .
61. ناظر الجيش: محب الدين، تمهيد القواعد، المسمى (تمهيد القواعد) بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق أ.د. علي مُجَدِّد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.
62. ابن الناظم: بدر الدين مُجَدِّد، شرح ابن الناظم، تحقيق: مُجَدِّد باسل، دار الكتب العلمية . بيروت، ط 1 ، 1420 هـ . 2000 م .
63. ابن هشام: أبو مُجَدِّد، أوضح المسالك، تحقيق مُجَدِّد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، 1394هـ-1974م.
64. ابن هشام: أبو مُجَدِّد، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: مُجَدِّد محيي الدين، المكتبة العصرية . بيروت، ط 1 ، 1414 هـ . 1994 م .
65. ابن هشام: أبو مُجَدِّد، مغني اللبيب، تحقيق د. عبداللطيف الخطيب، التراث العربي، الكويت.
66. ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية.